

البرنامج القومي لخدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية
البرنامج القائم على النتائج

ملحق

دراسة تقييم النظام البيئي والاجتماعي

ملخص تنفيذي

ابريل 2018

خلفية عن البرنامج:

تم البدء في البرنامج القومي للصرف الصحي في المناطق الريفية في عام 2014 بهدف توصيل شبكات الصرف الصحي المزودة بمحطات معالجة مناسبة إلى المناطق الريفية بحلول عام 2037، مما يساهم في تحقيق الهدف التنموي الذي يتمثل في "التعجيل بإتاحة الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الريفية وضمان تقديم الخدمة بصورة مستدامة". يستهدف هذا البرنامج على امداد خدمات الصرف الصحي لعدد 769 قرية "ملوثة" في سبع محافظات تقوم بتفريغ مياه الصرف الصحي غير المعالجة في مجاري مائية سطحية تصب في ترعة السلام وفرع ترعة رشيد. بتمويل من البنك الدولي بدأ تنفيذ البرنامج القائم على النتائج في عام 2015 بهدف دعم تنفيذ البرنامج القومي للصرف الصحي في المناطق الريفية في عدد من المحافظات. ويعتمد تمويل هذا البرنامج على نهج ربط النتائج بالتمويل الذي يقوم بصرف مبالغ محددة عند تحقيق النتائج المتفق عليها وليس على أساس المدخلات التمويلية. وتتضمن الأهداف الانمائية للبرنامج القائم على النتائج لتقديم خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية دعم شركات المياه لزيادة الوصول إلى خدمات الصرف الصحي في قرى المحافظات الثلاث في البحيرة والدقهلية والشرقية بهدف توصيل 167000 أسرة بنظام صرف صحي بالإضافة إلى تعزيز قدرة قطاع الصرف الصحي على مستوى شركات المياه والصرف الصحي الثلاث وعلى المستوى القومي.

التمويل الاضافي:

يقوم برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية والقائم على النتائج بإعداد تمويل إضافي للمساعدة في تمويل النفقات اللازمة لما يلي (1) توسيع نطاق البرنامج ليشمل ثلاث محافظات إضافية (الغربية والمنوفية ودمياط) عن طريق شركات مياه الشرب والصرف الصحي التابعة لها، و(2) إتاحة خدمات الصرف الصحي لعدد 183.333 أسرة أخرى، و(3) تعزيز مؤسسات القطاع، ولا سيما جهاز تنظيم مياه الشرب، ووضع إطار لسياستها العامة، و(4) إدخال مكون تمويل مشروع استثماري لتقديم الدعم الفني في الأمور الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع. وسوف يؤدي هذا التمويل الإضافي إلى مد تاريخ إغلاق البرنامج لمدة 18 شهر، ليصبح 30 ديسمبر 2023. ولا توجد أي تغييرات كبيرة في البرنامج الأصلي الذي أطلقته الحكومة.

وبالتوازي مع التمويل الإضافي المقدم من البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، سوف تضيف الحكومة المصرية مبلغ 94 مليون دولار أمريكي لدعم استثمارات البنية التحتية في المناطق المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة تمويل مشترك من المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وأعربت إدارة المصرف عن اهتمامها القوي بالبرنامج، وتستهدف تقديم مقترح لمجلس إدارة المصرف في سبتمبر 2018 لتقديم تمويل مشترك بقيمة 275 مليون دولار. سيقوم البرنامج بالصرف بناء على إنجاز عدد من المؤشرات والنتائج المتفق عليها، و سيتم زيادة المؤشرات الخاصة بالبرنامج الأصلي لإضافة النتائج المتوقعة للتمويل الاضافي كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول 1-هـ: المؤشرات المرتبطة بالصرف بالبرنامج الأصلي والتمويل الاضافي

ملاحظات	المؤشرات المرتبطة بالصرف الحالية / المقترحة
تم تعديله ليوضح العدد الجديد المستهدف من الوصلات المنزلية (167,000) للبرنامج الأصلي و183,333 للتمويل الاضافي)	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 1: إنشاء وتشغيل على الأقل 350.333 وصلة منزلية لأنظمة الصرف الصحي الفعالة في القرى والقرى التابعة، وتوصيل 10% منها على الأقل إلى القرى التابعة.
تم تعديله ليشمل ثلاث شركات جديدة من شركات مياه الشرب والصرف الصحي مع تحديث الجدول الزمني (ليشمل فترة تنفيذ التمويل الإضافي)	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 2: التحويل السنوي لمنح رأس المال القائمة على الأداء بمعرفة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية لشركات مياه الشرب والصرف الصحي المؤهلة عملاً بأحكام الفقرة 6 من القسم أ-ج من الجدول رقم 2 بالاتفاقية [أي اتفاقية قرض برنامج خدمات الصرف الصحي المستخدمة على البرنامج القائم على النتائج.
تم تعديله ليشمل ثلاث شركات جديدة من شركات مياه الشرب والصرف الصحي مع توضيح فترة تنفيذ التمويل الإضافي، ومد فترة الخطة التنفيذية للبرنامج لمدة سنة إضافية في الشركات الثلاثة الأصلية.	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 3: تصميم وتنفيذ نظام تقييم الأداء السنوي لشركات مياه الشرب والصرف الصحي وتحقيق هذه الشركات لعلامات المؤشر المرجح لتقييم الأداء السنوي وفقاً لدليل عمليات البرنامج.
تم الانتهاء منه	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 4: قيام وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بإعداد واعتماد هيكل تعريفية قومي جديد لخدمات إمداد مياه الشرب والصرف الصحي يسمح باسترجاع التكلفة بصورة مستدامة.
تم تعديله ليضع خطة عمل وإطار زمني للاستراتيجية الوطنية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي.	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 5: تشكيل وحدة إدارة المشروع واعتماد وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية للاستراتيجية الوطنية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي
تم الانتهاء منه	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 6: اعتماد وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية لإجراءات التشغيل القياسية للاستحواذ على الأراضي في إطار البرنامج القومي للصرف الصحي في الريف
جديد	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 7: تعزيز قدرات جهاز تنظيم مياه الشرب المصري
جديد	المؤشر المرتبط بالصرف رقم 8: وضع واعتماد النموذج المالي لحساب هيكل التعريفية لاسترجاع التكاليف بشكل مستدام والقدرة على تحمل التكاليف

أهداف الملحق الإضافي لتقييم النظم البيئية والاجتماعية:

تم تقييم النظم البيئية والاجتماعية بواسطة فريق البنك في عام 2015 وفقاً لمتطلبات سياسة البنك الخاصة بتمويل البرنامج القائم على النتائج. وحيث أن الجوانب البيئية والاجتماعية للبرنامج تتم وفقاً لنظام الدولة، فقد استعرض تقييم النظم البيئية والاجتماعية قدرة الأنظمة القائمة على تخطيط وتنفيذ إجراءات فعالة للإدارة البيئية والاجتماعية وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ أي تدابير لتعزيز النظم القائمة في الدولة. هذه الوثيقة عبارة عن إضافة أو ملحق لتقييم النظم البيئية والاجتماعية الذي تم إعداده للبرنامج الأصلي لتغطية الجوانب البيئية والاجتماعية للتمويل الإضافي. وتم إعداد هذا الملحق بعد سلسلة من المقابلات والزيارات الميدانية والاجتماعات التي استهدفت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في قطاع الصرف الصحي، بالإضافة إلى التشاور مع شركات مياه الشرب والصرف الصحي. وتمت هذه اللقاءات في القاهرة وفي المحافظات المعنية وتم ترتيب عدد من المشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين بما في ذلك أعضاء المجتمع المحلي في القرى التي سيطبق فيها التمويل الإضافي وفي القرى التي قامت في الماضي بعمل مشاريع الصرف الصحي. ومن المقرر إجراء مزيد من المشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة في الشركات الثلاث الجديدة عن طريق تقييم التمويل الإضافي.

التقييم البيئي:

لا يزال النظام البيئي الذي تناولته دراسة تقييم النظام البيئي والاجتماعي الأصلية بالوصف سارياً ومطبوعاً من حيث القوانين واللوائح والمعايير، وكذلك من حيث الإجراءات والتنفيذ الفعلي لهذه القوانين والمعايير. يستثنى من ذلك، التغيير الذي أجري على تصنيف مشروعات الصرف الصحي، حيث يتم حالياً تعديل نظام التصنيف القديم الذي اعتاد إدراج جميع محطات معالجة الصرف الصحي ضمن الفئة الأعلى تأثيراً (الفئة "ج" في النظام المصري) بإدخال فئة رابعة (فقد تم تحديد الفئتين "أ" و"ب" إلى "ب" و"ج") وتم تصنيف المحطات بين هذه الفئات الثلاثة ("أ" و"ب" و"ج"). وقد تم إجراء هذا التغيير أثناء تنفيذ البرنامج الأصلي، وسوف تُصنف معظم مرافق الصرف الصحي التي يشملها البرنامج ضمن الفئة "ب" أو "ب" المحددة، إلا أن هذا التغيير لم يؤثر على دقة عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي أعدها البرنامج بعد بناء قدرات الجهات المعنية بالبرنامج والتي أسفرت عن تحسن ملحوظ في جودة عمليات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على النحو الموضح أدناه.

تم تقييم أنشطة التمويل الإضافي المقررة للتأكد من استحقاق تمويلها في إطار أداة البرنامج القائم على النتائج. فيما عدا التجمع المتصل بمحطة معالجة الماي (شبين الكوم بالمنوفية)، ومن المتوقع أن تكون جميع الأنشطة الأخرى مؤهلة للحصول على تمويل من البرنامج القائم على النتائج، ولا يحتمل أن يكون لها آثار بيئية سلبية كبيرة متنوعة أو غير مسبوقه أو أن تسفر عن وجود متضررين. سوف يُستثنى التجمع المذكور من خلال بروتوكول التحقق الخاص بالمؤشر المرتبط بالصرف رقم 1.

ستكون التأثيرات البيئية الكلية للتمويل الإضافي إيجابية، حيث أنه سيقدم حلاً مهماً للأوضاع والظروف البيئية والصحية الحالية غير المواتية والناجمة عن غياب أنظمة جيدة للصرف الصحي. التأثيرات البيئية للأنشطة المنفذة في إطار التمويل الإضافي هي نفس تلك التي المتعلقة بالبرنامج الأصلي والتي حددتها دراسة تقييم النظام البيئي والاجتماعي. وتتضمن هذه التأثيرات ما يلي: مخاطر التعامل غير السليم مع الحمأة، ومخاطر التعامل غير السليم مع المخلفات الصلبة التي يتم فصلها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي

ومحطات الرفع، ومخاطر تصريف سيب غير مطابق للمواصفات، والمخاطر المتعلقة بسلامة وصحة العاملين وسكان المجتمعات المحلية المجاورة، ومخاطر تسريب شبكات الصرف، ومخاطر التعامل غير السليم مع القطع الأثرية ذات القيمة الثقافية التي قد يتم العثور عليها بالصدفة. إلى جانب ذلك، سوف تؤثر مخاطر التمويل الإضافي وتأثيراته على منطقة جغرافية مختلفة، تشبه في ظروفها تلك المناطق التي شملها البرنامج الأصلي (ظروف دلتا النيل متشابهة إلى حد كبير).

تمت زيارة شركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاثة الجديدة أثناء إعداد ملاحق دراسة تقييم النظام البيئي والاجتماعي، وتوصلت هذه الزيارات إلى أن إجراءات وقدرات هذه الشركات الثلاثة تشبه إلى حد كبير إجراءات وقدرات الشركات القديمة أثناء إعداد نفس الدراسة للبرنامج الأصلي. ومع ذلك، اكتسبت بعض من الشركات الجديدة الخبرة من تنفيذ مشروعات تمويلها هيئات دولية (مشروع الصرف الصحي المتكامل (1) و(2) الذي يموله البنك الدولي في محافظتي الغربية والمنوفية، ومشروع برنامج تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الذي يموله الاتحاد الأوروبي في محافظة دمياط). ومن المحتمل أن يعمل الزخم والخبرات المكتسبة من تنفيذ التدابير البيئية للبرنامج الأصلي على تعزيز بناء قدرات شركات مياه الشرب والصرف الصحي الجديدة، لتصبح على المستوى المطلوب في أسرع وقت ممكن.

يجري حاليًا تنفيذ التدابير البيئية التي أوصت بها دراسة تقييم النظام البيئي والاجتماعي للبرنامج الأصلي بسرعة جيدة. وعلى الرغم من أن خطة عمل البرنامج الأصلي لم تحدد بوضوح هذه التدابير، إلا أن الشركات والوزارة (وحدة إدارة البرنامج ووحدات تنفيذ البرنامج الثلاثة) ملتزم تمامًا بتنفيذ كافة توصيات هذه الدراسة والمتضمنة في دليل تشغيل المشروع. ومنذ بدء البرنامج الأصلي، قامت الشركات ووحدة ادارة البرنامج بتعيين مجموعة من أخصائي البيئة من ذوي الخبرة في وحدة إدارة البرنامج ووحدات تنفيذ البرنامج، وبدأ في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للاستثمارات في مجال الصرف الصحي في الوقت المناسب، عملاً بالتشريعات المصرية. وأجرى فريق البنك الدولي معاينة عشوائية للتحقق من الجودة، ولاحظ وجود تحسن واضح (مشاورات مجدية وتحليل ملائم للبدائل ورصد مختلف المخاطر والآثار وتقديم تدابير ملائمة للتخفيف من حدة المخاطر). كما بدأت وحدة إدارة البرنامج ووحدات تنفيذه في الاحتفاظ بسجلات بيئية لمحطات المعالجة وتحديثها بصورة متكررة لتشمل إجراءات التعامل مع المخلفات (التي يتم فصلها باستخدام مصافي وأحواض إزالة الرمال). ومن ناحية الصحة والسلامة، استفادت وحدة إدارة البرنامج ووحدات تنفيذ البرنامج من التحسينات التي أجريت عقب حادث جسيم وقع أثناء تنفيذ مشروع الصرف الصحي المتكامل (2)، وبدأت في تنفيذ هذه التحسينات في العقود الحالية.

قام الفريق بزيارة شركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاثة الحالية أثناء إعداد هذه الملاحق وأقر بتنفيذ التحسينات المشار إليها أعلاه. وخلال هذه الزيارات، أجرى الفريق أيضًا زيارات ميدانية في محافظتي الشرقية والدقهلية (لم يكن قد تم البدء في أعمال الإنشاء في محافظة البحيرة وقت إعداد هذه الملاحق) ولاحظ اتباع تدابير معقولة للسلامة والصحة المهنية في مواقع الإنشاءات. كما أن هناك بعض الجوانب البيئية اللازم تحسينها مثل تحسين جودة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (تحسين وصف الظروف الأساسية، بما في ذلك دراسات تقييم مخاطر السلامة والصحة المهنية، وإعداد تقييم الآثار الصحية المتعلقة بمحطات المعالجة التي لا تلتزم بشرط وزارة الصحة الذي يقتضي ترك مسافة 500 متر بين المحطة وبين أقرب منطقة عمرانية وذلك بسبب ارتفاع الكثافة السكانية)، ودمج خطط الإدارة البيئية والاجتماعية في دراسات شروط ومواصفات المناقصات وفرض بعض الغرامات في حالات عدم الامتثال، وتحسين إمكانية وصول السكان إلى بيوتهم أثناء الإنشاءات وبدء برنامج أخذ عينات من الحمأة حتى تساهم في توجيه إجراءات المعالجة اللاحقة.

التقييم الاجتماعي:

المخاطر الاجتماعية: لا يزال نظام إدارة المخاطر الاجتماعية الذي تناولته دراسة تقييم النظام البيئي والاجتماعي الأصلية مطبقاً من حيث القوانين واللوائح والمعايير إلى حد كبير، وكذلك من حيث الإجراءات والتنفيذ الفعلي لهذه القوانين والمعايير. وقد تم حصر وعرض بعض التغييرات التي طرأت على القوانين واللوائح منذ اعداد الدراسة الأصلية في هذا الملحق . ومن أهم هذه التغييرات إصدار القانون رقم 144 لسنة لعام 2017 بشأن قواعد وإجراءات التصرف في أملاك الدولة الخاصة وإدخال تعديلات على القانون رقم 10 لسنة 1990 بشأن نزع ملكية الأراضي للمنفعة العامة. وقد تم إصدار القانون الأول للتصدي للاعتداء الجسيم على الأراضي المملوكة للدولة. وينص القانون رقم 144 ولائحته التنفيذية على القواعد والتدابير الخاصة بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها لاستعادة الأراضي المملوكة للدولة أو مساعدة القائمين على مصادر الأراضي بتقنين وضعهم وفقاً لمعايير وترتيبات محددة. وكان الهدف من التغييرات التي أجريت على القانون رقم 10 لسنة 1990 تحسين بعض الأحكام لضمان أن يعوض تطبيق القانون المتضررين تعويضاً منصفاً عن نزع ملكية الأراضي، وكذلك التعجيل بإجراءات نزع الملكية وجعلها أكثر استجابة للأثار الاجتماعية اللاحقة. وتتفق تعديلات القانون مع المادة رقم 35 من الدستور التي تنص على مبادئ حماية الملكية الخاصة ودفع تعويض عادل مقدماً مقابل نزع الملكية لتنفيذ مشروعات المنفعة العامة. وقد خضعت التعديلات التي أجريت على القانون رقم 10 إلى عدة جولات من الاعتماد في وزارة العدل ومجلس الوزراء والبرلمان، إلا أن نصاب البرلمان المطلوب للاعتماد النهائي لتعديلات القانون لم يتحقق بعد، في حين أنه من المحتمل أن تسفر تعديلات القانون رقم 10 عن نظام أكثر عدالة وشفافية لتعويض الحالات التي تنطبق عليها إجراءات نزع الملكية. كما قد يؤدي القانون رقم 144 لسنة 2017 وجميع التطبيقات والممارسات ذات الصلة إلى ظهور بعض التحديات والمخاطر في البرنامج، وذلك في حالات استعاده الأراضي التي انتزعت ملكيتها من المتعدين السابقين، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور مخاطر تتعلق بما حققه البرنامج. والجدير بالذكر أنه قد تم إعداد إجراءات التشغيل القياسية للاستحواذ على الأراضي في إطار البرنامج الأصلي. ومن المفترض أن يساعد تحديث هذه الإجراءات وتفعيلها على مستوى جميع المحافظات التي يشملها البرنامج على تخفيف هذه المخاطر (بما في ذلك المحافظات التي يغطيها التمويل الإضافي).

وفي إطار البرنامج الأصلي، تم دمج العديد من أنشطة المشاركة الشعبية والمجتمعية ضمن المكونات المختلفة للبرنامج ويهدف التمويل الإضافي إلى الاعتماد على الأنشطة الفعالة من انشطه المشاركة المجتمعية التي تم تنفيذها مع إجراء تعديلات على بعض أنشطة البرنامج الأصلي إذا تطلب الامر، سيتم تنفيذ مجموعه من الأنشطة التي تسمح بتبادل الخبرات وتطوير استراتيجيات وانشطه المشاركة المجتمعية في جميع شركات مياه الشرب والصرف الصحي المشاركة في البرنامج وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. (على سبيل المثال: نظام إدارة الشكاوى وآليات التعامل مع التظلمات المتعلقة بالمشروع والتغذية الراجعة من المستفيدين وغيرها). وكما هو الحال مع المرحلة الأولى من المشروع: ستعتمد هذه الشركات على (1) الدليل الإرشادي لإشراك المواطنين التي تم اعدادها (وتعديله على النحو الملائم) لتعزيز إشراك المجتمع المحلي والتواصل معه و(2) التحسينات الموصي بها لنظام التعامل مع الشكاوى والتظلمات. وسيتم تقديم والتعريف بمفهوم متابعته المجتمعات المحلية للمشروعات بطريقة منهجية باستخدام بعض الآليات مثل اللجان المحلية التي تعمل من خلال خطة عمل البرنامج. وبصفة عامة تتشابه الى حد قدرات الشركات الثلاث الجديدة مع قدرات الشركات الثلاثة الأصلية التي شملها البرنامج الأصلي في بداية تنفيذه.

تم تشكيل لجان المجتمع المحلي في المناطق التي يستهدفها البرنامج من أجل إعادة بناء الثقة بين شركات مياه الشرب والصرف الصحي والمواطنين والتواصل الفعال فيما بينهم، وبذلت الشركات جهوداً كبيرة لضمان تمثيل اللجان للفئات الضعيفة بما فيها النساء والشباب. ومن أجل المضي قدماً، سيتم بذل جهوداً أكبر لزيادة نسب مشاركة النساء في لجان المجتمع المحلي وعن طريق تشكيل مندوبات نسائية على مستوى المحافظات

. وسوف تسمح اجتماعات هذه اللجان بمساحة أكبر من الحوار والمناقشات بين المستفيدين من مشروعات الصرف الصحي في المناطق المستهدفة . وبالإضافة إلى ذلك، تُعتبر هذه اللجان بمثابة وسيط مهم لتسهيل عملية الاستحواذ على الأراضي وزيادة الوعي والمساعدة على الحصول على الموافقات والاعتمادات اللازمة. كما تقوم اللجان بدور القناة التي تتلقى الشكاوى عن طريق نقل المعلومات والشكاوى المتعلقة بالمشروع والشكاوى المقدمة من المواطنين إلى الشركة. كما تقوم هذه اللجان بتسهيل العمل في المواقع مع المقاولين المنفذين للمشروع.

يساعد تنفيذ التمويل الإضافي للبرنامج في الحد من الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لأنظمة الصرف غير الصحية الموجودة والتي تعاني منها المجتمعات الريفية بالمحافظات الثلاث التي يستهدفها البرنامج، كما سيساعد في توفير خدمات الصرف الصحي التي تحتاج إليها المجتمعات الريفية بالمحافظات المستهدفة. وهناك عدد من المنافع والمردودات الإيجابية التي من المتوقع أن تحصل عليها المجتمعات المحلية من خلال البرنامج. ومن بين أهم هذه المنافع، الوفر الاقتصادي على مستوى الأسرة ورفع مستوى الوعي الصحي لدى المواطنين. كما سيحقق تنفيذ التمويل الإضافي منافع خاصة للنساء والأطفال باعتبارهما الفئات الأكثر تأثرًا بالوضع الحالي. أما عن الآثار السلبية والمخاطر الاجتماعية الناتجة عن الأنشطة المنفذة في إطار التمويل الإضافي، فإنها تشابه إلى حد كبير مع طبيعة تلك الآثار المتعلقة بالبرنامج والتي حددتها الدراسة الأصلية لتقييم النظام البيئي والاجتماعي. وتتضمن هذه الآثار السلبية اشتغال أنشطة التمويل الإضافي على عمليات استحواذ على أراضي بغرض إنشاء محطات رفع ومحطات معالجة الصرف الصحي. وفي حالة عدم التعامل مع هذا الموضوع بعناية، قد ينتج عن عمليات الاستحواذ على الأراضي عواقب وخيمة على ملاك الأراضي ومستخدميها. وفي هذه المرحلة، وحيث أن التصميم الفني للبرنامج غير متاح حتى الآن، فإنه من الصعب معرفة مساحات الأرض التي سيتطلبها تنفيذ البرنامج، وبالتالي، يكون من الصعب أيضًا تقدير عدد ملاك الأراضي ومستخدميها الذين قد يتأثرون من عمليات نقل ملكية الأراضي. أما المخاطر الرئيسية التي تتعلق بالأراضي فقد ترجع إلى محدودية قدرات شركات مياه الشرب والصرف الصحي الجديدة على إدارة القضايا المتعلقة بالأراضي في إطار التمويل الإضافي، والتأخير المحتمل في التنفيذ نتيجة لإجراءات الاستحواذ على الأراضي، والتحديات المتعلقة بعدم وجود نهج متنسق وشفاف لإدارة القضايا المتعلقة بالأراضي، وتعرض سبل كسب العيش المتعلقة بالأرض للخطر، بالإضافة إلى سوء إدارة التأثيرات المؤقتة المتعلقة بالأرض. أما في الوقت الحالي، فإن المخاطر الأخرى التي لا تتعلق بالأراضي والتي تم تحديدها للبرنامج الأصلي ستطبق على التمويل الإضافي. ومن بين أهم هذه المخاطر على وجه التحديد التلوثات التي قد تحدث بسبب عمليات إنشاء انظمه الصرف الصحي وما قد ينشأ عنه من إزعاج المجتمعات المحلية وإعاقة الأنشطة المحلية بشكل مؤقت داخل القرى، ومخاطر الصحة والسلامة بالنسبة للعمال والسكان المحليين في نطاق موقع المشروع، وضعف الشعور بالطلب والقبول والاستعداد لتنفيذ المشروعات في مجتمعات محلية معينة ومخاطر حدوث التوترات الاجتماعية المحتملة نتيجة لاستبعاد قرى معينة، ومخاطر متعلقة بالقدرة المالية للأسر الفقيرة على تحمل التكاليف واحتمال تصعيد شكاوى المجتمع المحلي التي لم يتم حلها.

وفي إطار البرنامج الأصلي، تحققت بعض الإنجازات الملموسة فيما يخص التعامل مع الاستحواذ على الأراضي في وقت قياسي لإنجاز المؤشر المرتبط بالصرف الصحي رقم 6. وينص هذا المؤشر على اعتماد إجراءات التشغيل القياسية لعملية الاستحواذ على الأراضي بموجب البرنامج القومي للصرف الصحي في المناطق الريفية الذي أطلقته وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية. وتهدف هذه الإجراءات إلى مواءمة المتطلبات المصرية مع أفضل الممارسات العالمية وأن تتضمن تسلسل واضح للمراجعات والموافقات بالإضافة إلى تحسين أنظمة تنفيذ الاستثمارات في القطاع بأكمله. وقبل الإعداد لإجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالأراضي، اتفقت الوزارة على نحو انتقالي واستباقي مع البنك على اتباع ترتيبات مؤقتة للاستحواذ

على الأراضي وذلك لضمان اتباع العملية لسياسة التشغيل رقم 9.00، وكذلك لتجنب أي تأخر في تنفيذ إجراءات الاستحواذ حتى الانتهاء من إعداد إجراءات التشغيل القياسية. وقد اكتسبت الوزارة وثلاث من شركات مياه الشرب والصرف الصحي في إطار البرنامج الأصلي خبرة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالأراضي، واعتباراً من ديسمبر 2017، ووفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من الوزارة، تم تأمين الحصول على 84 قطعة أرض من أصل 87 قطعة مطلوبة لإنشاء محطات الضخ ومحطات معالجة الصرف الصحي للقرى الرئيسية (الأم) التي شملها البرنامج الأصلي، كما تم تأمين 34 قطعة أرض من أصل 35 قطعة مطلوبة لإنشاء محطات الرفع للقرى التابعة، وقد تم تأمين هذه الأراضي إما عن طريق تطبيق إجراءات التشغيل القياسية أو الترتيبات المؤقتة، وفي الوقت نفسه، وعلى مستوى التقييم الاجتماعي المتعلق بالمشروع الذي يتم إجراءه في إطار البرنامج الأصلي، حققت شركات مياه الشرب والصرف الصحي تقدماً كبيراً بدعم من البنك ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية فيما يتعلق بوضع نظام للتقييم الاجتماعي، حيث قاما بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وإجراء المشاورات بصفتها جزءاً من إعداد المشروعات المنفذة في إطار البرنامج الأصلي.

وقد أجرى البنك معاینات عشوائية لتطبيق إجراءات التشغيل القياسية المتعلقة بالأراضي والترتيبات المؤقتة والتي تتعلق بجودة عملية التقييم الاجتماعي. أما أهم الدروس المستفادة من هاتين المهمتين الرئيسيتين فهما: (1) يمكن إدارة القضايا التي تتعلق بالأراضي بشكل أفضل من خلال مراجعة إجراءات التشغيل القياسية لإدخال تدابير أفضل في المجالات التي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر تقييم الأراضي، واتساق المعلومات وتبادلها وتنظيم دور لجان المجتمع المحلي وزيادة دور شركات مياه الشرب والصرف الصحي في الإشراف على العملية، و(2) من ناحية التقييم الاجتماعي، يمكن تعزيز جودة التقييم لتشمل خط أساس محدد وتوثيق أفضل لعملية تقديم الاستشارات وإدماج المرأة في هذه العملية على نحو أفضل وضمان أن تساعد التغذية الراجعة المقدمة من أصحاب المصلحة في عملية الاستشارات إلى أقصى درجة ممكنة في عملية تصميم المشروعات. ومن الجدير بالذكر أن التقييم المؤسسي للشركات الجديدة الثلاث لمياه الشرب والصرف الصحي في إطار التمويل الإضافي يشير بوضوح إلى ضعف قدرة الإدارات المعنية على إدارة عملية الاستحواذ على الأراضي وإجراء التقييم الاجتماعي وذلك بسبب مشاركتها المحدودة للغاية في هذه الجوانب (مثال: الإدارات المعنية بالإشراف المجتمعي والتوعية أو وحدات الصرف الصحي الريفية التي تم فيها تنفيذ مشروع الصرف الصحي المتكامل). حيث تتولى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي القيام بهذه المهام.

إشراك المواطنين ومنظور النوع الاجتماعي:

قدم البرنامج الأصلي أنشطة عديدة لتعزيز مشاركة المواطن في تصميم المشروعات وتنفيذها، ولكن اتضح في العديد من الحالات، أن المرأة لم تشارك بالقدر المعتاد أو بالقدر الذي شارك به الرجال. ففي شركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاث، بلغت نسبة مشاركة المرأة في عضوية لجنة المجتمع المحلي 21% فقط (أي 278 من أصل 1299 عضو). وخلال الجلسات الخاصة بالتشاور مع المجتمعات المحلية أثناء مرحله التخطيط واعداد الدراسات الخاصة بتقييم الأثار البيئية والاجتماعية للمشروعات الصرف الصحي، لم تتجاوز نسبة المرأة بين الحضور سوى 17,2%. واثناء عقد المناقشات الجماعية المركزة مع النساء في المجتمعات المحلية، تبين أن عدم زيادة مشاركة المرأة ترجع إلى عملية تشكيل اللجان وتوقيت الاجتماعات. وللتغلب على هذه الفجوات، سيتم تعميم تدابير أخرى في تصميم التمويل الإضافي وتشغيله من خلال خطة عمل البرنامج

بغرض تعميق الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي للبرنامج وذلك من خلال الآتي: (1) إعداد منتديات نسائية محلية على مستوى المحافظات والتجمعات و(2) وضع أدوار واضحة للمنتديات النسائية ورصد دور المرأة في عمليات التصميم واتخاذ القرار و(3) إنشاء قواعد بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي لرصد المؤشرات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي (مثال: المستفيدات وآليات التعامل مع التظلمات وغيرها) و(4) جدولة الاجتماعات وجلسات التشاور على نحو أفضل كي تتيح مشاركة المرأة بنسبة أكبر.

في إطار هذا البرنامج، لا تعتبر المرأة من المستفيدات من الاستثمارات فحسب بل أن هناك العديد من النساء اللاتي تعملن داخل شركات مياه الشرب والصرف الصحي. وفي إطار التمويل الإضافي، يمكن التصدي للعوائق المهنية التي تواجه النساء. فبناءً على مجموعات التركيز الأولية التي عُقدت بمشاركة النساء العاملات في هذه الشركات، تبين أن العوائق التي تواجههن عند التقدم في مسيرتهن المهنية هي عدم وجود معايير واضحة لنظام الترقيات للوظائف القيادية ومعايير التعيين التي تستبعد النساء أو لا تشجعهن على التقدم للوظائف. ونظرًا للبيانات المحدودة المتاحة في هذه المرحلة، فمن المقترح أن يتم إجراء المزيد من الأعمال التحليلية قبل تحديد أي تدخل يتم القيام به.

إن التقدم الذي حققته وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية وشركات مياه الشرب والصرف الصحي المعنية في إدارة المخاطر الاجتماعية ووضع تدابير إشراك المواطنين في إطار البرنامج الأصلي كان إيجابيًا للغاية وأرسى إلى حد كبير أساس المشاركة في الخبرات بين شركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاث الموجودة التي يشملها البرنامج الأصلي والشركات الثلاث الجدد التي يشملها التمويل الإضافي. وقد ساعدت ملحق دراسة تقييم النظام البيئي والاجتماعي التي احتوت على تحليل قدرات شركات مياه الشرب والصرف الصحي الجديدة ومجالات تحسين أداء الشركات التي شملها البرنامج الأصلي، بالإضافة إلى التطوير الذي تم تحقيقه على المستوى القومي فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالأراضي، على تجميع مختلف التدابير ونظم الأداء في تصميم التمويل الإضافي. وسوف يساعد ذلك على ضمان إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بجدية وعلى التوسع في الجوانب المتعلقة بإشراك المواطنين وتعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع شركات مياه الشرب والصرف الصحي السنة التي يستهدفها البرنامج.

التوصيات:

الإجراءات التي يجب القيام بها قبل المفاوضات:

يتم عمل مراجعة بأثر رجعي لجميع قطع الأراضي التي تم تخصيصها ضمن القرى المستهدفة من التمويل الإضافي في شركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاث الجديدة ويجب ان تتم هذه المراجعة وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة وعدة عوامل أخرى (على سبيل المثال المتطلبات الفنية). وينبغي استبعاد أو ايجاد بدائل للأراضي التي قد لا تتفق مع هذه الإجراءات تجنباً للمخاطر المتوقعة اثناء تنفيذ البرنامج أو تؤثر على سمعة البرنامج. كما يجب مشاركة نتائج هذه المراجعة ومناقشتها مع البنك في إطار زمني محدد مع اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة. ويجب مراجعة قائمة المشاريع المقترحة بناءً على نتائج التدقيق.

الإجراءات التي يجب إدراجها كمؤشرات مرتبطة بالصرف

توقيع وتفعيل مذكرة تفاهم مشتركة بين الوزارات بشأن إجراءات التشغيل الموحدة المحدثة (الشرح متضمن في ملحق تقييم النظم البيئية والاجتماعية).

الاجراءات التي يجب إدراجها في التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف

ينبغي أن يشمل بروتوكول التحقق من المؤشرات المرتبط بالصرف رقم 1 على متطلبات إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للتجمع الذي يتضمن توصيلات المنازل المشار إليها ، ويتم الحصول على الموافقات الخاصة بجهاز شؤون البيئة قبل البناء، كما تتضمن مستندات الطرح التزام المقاولين طبقاً لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية. كما ينبغي أن يضمن بروتوكول التحقق استبعاد الاستثمارات غير المؤهلة (من المنظور البيئي والاجتماعي) وذلك على النحو الموصى به في ملحق تقييم النظم البيئية والاجتماعية.

ينبغي أن يتضمن بروتوكول التحقق الخاص بالمؤشر المرتبط بالصرف رقم 5 إعداد تقييم بيئي واجتماعي استراتيجي كجزء من الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي بحيث تساهم توصيات التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي في إعداد خطط عمل القطاع.

الاجراءات التي يجب إدراجها في دليل تشغيل المشروع

تصميم وتنفيذ برنامج شامل لتنمية القدرات وزيادة الوعي بما في ذلك مشاركة الخبرات وتبادل المعلومات للسماح لشركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاث الجديدة بالاستفادة من خبرات وزارة الاسكان وشركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاثة التابعة للبرنامج الأصلي في مجال الادارة البيئية والاجتماعية (بما في ذلك القضايا المتعلقة بالأراضي فضلاً عن جوانب اشراك المجتمع والجوانب الخاصة بالنوع الاجتماعي). يجب ان يشمل برنامج بناء القدرات العاملين وحدة إدارة المشروعات ، وشركات مياه الشرب والصرف الصحي، و اعضاء اللجان المحلية المجتمعية وغيرها من اصحاب المصلحة المعنيين للتأكد من تحقيق التوصيات الخاصة بالتقييم البيئي والاجتماعي في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة.

يجب أن تتضمن مؤشرات الأداء لشركات مياه الشرب والصرف الصحي تحسين الإدارة البيئية لمراقف الصرف الصحي بما في ذلك إنشاء وتحديث سجلات بيئية تعكس الممارسات الجيدة لإدارة النفايات (تتضمن المؤشرات تتبعاً ملائماً لممارسات إدارة النفايات والاستجابة للشكاوى البيئية مثل اجراءات الحد من الروائح).

ويجب أن تتضمن مؤشرات الأداء لشركات مياه الشرب والصرف الصحي تحسين اجراءات الصحة والسلامة المهنية ضمن انظمه الصرف الصحي بما في ذلك محطات رفع ومعالجة مياه الصرف الصحي وصيانة الشبكات. يجب أن تقوم إدارات الصحة والسلامة المهنية لشركات مياه الشرب والصرف الصحي بمراجعته اجراءات الصحة والسلامة المهنية بواسطة العاملين المسؤولين أو الاستعانة بخبراء واستشاريين لضمان التحسين المستمر لشروط واجراءات الصحة والسلامة المهنية في شركات مياه الشرب والصرف الصحي (تشمل المؤشرات عدد عمليات المراجعة وتدقيق الصحة والسلامة المهنية التي تمت، وعدد الاجراءات التي تم اتخاذها لمعالجه القصور التي شملته نتائج المراجعة مع تسجيل الحوادث وحالات التعرض للمخاطر).

تعزيز قدرة هيئة تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي لتتضمن بناء القدرات البيئية والاجتماعية واطافة المؤشرات البيئية ومؤشرات مشاركة المواطنين إلى أنشطة الرصد والتقييم (إضافة المؤشرات البيئية إلى نظام الرصد والتقييم، والتقارير على مستوى القطاع، والتقييم السنوي للأداء).

سيتم إضفاء الطابع المؤسسي على أنظمة مشاركة المواطنين وأنظمة التقييم الاجتماعي في شركات مياه الشرب والصرف الصحي المستهدفة. سيتم تحقيق ذلك من خلال تحديث الدليل الإرشادي للمشاركة المجتمعية من أجل تعزيز الجودة والتأكد على تضمين القضايا الهامة المتعلقة بتقييم الأثر الاجتماعي (مثل صحة المجتمع

والسلامة وحماية العمال والأرض وتدفعات العمالة ومتطلبات آلية التعامل مع الشكاوى ووجود أنظمة لدمجها في مستندات طرح المشروعات) هذا إلى جانب جميع الجوانب الأخرى المتعلقة بإشراك المجتمع والنوع الاجتماعي. يجب استكمال هذه المهمة في خلال ثلاثة شهور من فعالية التمويل الإضافي.

الإجراءات التي يجب إدراجها في خطة عمل البرنامج

ضمان تعيين العدد المناسب والمؤهلات الملائمة من الموظفين للإدارة البيئية والاجتماعية (بما في ذلك القضايا المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي وكذلك الجوانب المتعلقة بإشراك المجتمع والنوع الاجتماعي) على مستوى شركات مياه الشرب والصرف الصحي الثلاث الجديدة في إطار التمويل الإضافي. (وذلك داخل إطار خطة عمل البرنامج الأصلي).

وضع نظام لمراقبة ومتابعته تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية في جميع شركات مياه الشرب والصرف الصحي التابعة للبرنامج. يجب أن يتضمن نظام المراقبة إجراء عمليات تدقيق معينة (بواسطة وحدة إدارة المشروع / وحدات تنفيذ المشروع أو من قبل خبير استشاري كطرف ثالث) للتأكد من تنفيذ إجراءات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على أرض الواقع (وذلك داخل إطار خطة عمل البرنامج الأصلي).

ينبغي تعزيز إجراءات الصحة والسلامة المهنية أثناء عمليات الإنشاء والبناء من خلال اعتماد خطة الصحة والسلامة المهنية لكل موقع على حده لتشمل تقييم المخاطر وإجراءات التخفيف والاتصال والتدريب والاستجابة للطوارئ والإبلاغ عن الحوادث. يجب أن يتم الإشراف على تنفيذ خطط الصحة والسلامة المهنية من قبل خبراء الصحة والسلامة المؤهلين في كل موقع من مواقع البناء. وينبغي إدراج هذه المتطلبات في عقود المقاولين المسؤولين عن التشييد والعقود المبرمة مع شركات الإشراف على التنفيذ. (إجراء جديد)

اعداد وتنفيذ خطه لتفعيل نظام المساءلة وتبادل المعلومات في البرنامج، من خلال: (1) تعزيز دور لجان المجتمع المحلي (2) ادخال نظام متابعه ومراقبة المجتمع والتعرف على تعقيبات وأراء المستفيدين على نطاق تجريبي والتوسع فيه في مناطق أخرى، (3) اعداد وتنفيذ بروتوكول تبادل المعلومات والإفصاح على مستوى شركات مياه الشرب والصرف الصحي: وضع أنظمة للإفصاح عن البيانات الخاصة بالمشروع ، وأنظمة التعامل مع الشكاوى ، ونتائج الاستقصاء الخاص ببطاقات تقارير المواطنين (CRC) ذلك على مستوى شركات مياه الشرب والصرف الصحي الست. (إجراء جديد وتم تضمين المزيد من المعلومات حول نطاق خطة عمل البرنامج في ملحق تقييم النظم البيئية والاجتماعية)

تحسين الادمج الاجتماعي في البرنامج (ترسيخ مبدأ النوع الاجتماعي). وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي: (1) زيادة تمثيل النساء في اللجان المجتمعية (الجديدة والحالية) التي تم أو سيتم تشكيلها من أجل البرنامج بما يضمن التمثيل الفعال، (2) تكوين وتفعيل المنديات النسائية ، (3) تحقيق المساواة بين الجنسين في موظفي وحدات تنفيذ المشروع ، (4) تعزيز دور المرأة في جلسات التشاور و آلية التعامل مع الشكاوى. (إجراء جديد وتم تضمين المزيد من المعلومات حول نطاق خطة عمل البرنامج في ملحق تقييم النظم البيئية والاجتماعية).

توصيات إضافية

النساء والمرافق: بناءً على التقييم الذي تم في إطار ملحق تقييم النظم البيئية والاجتماعية ، فيما يلي بعض التوصيات الإضافية المحتملة للتحسين: (1) إعادة النظر في سياسة الموارد البشرية وإجراءات الترقية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة لتشمل معايير محددة لاختيار المناصب القيادية العليا وضمان أن النساء والرجال لديهم فرص متساوية للوصول إلى المناصب القيادية في شركات مياه الشرب والصرف الصحي. (2) تحسين قواعد

البيانات الحالية للموارد البشرية بهدف اعداد تقارير حول التدريب المصنف حسب النوع الاجتماعي والمسارات الوظيفية المصنفة حسب النوع الاجتماعي، (3) دراسة ومراجعة الإعلانات عن فرص العمل والتعامل مع التمييز وعدم المساواة، والنظر في وضع سياسة واستخدام لغة واضحة لعدم التمييز (4) تنظيم تدريب على تعميم مراعاة مبادئ المساواة بين الجنسين والتوعية كعملية مستمرة في شركات مياه الشرب والصرف الصحي. يجب أن يتضمن ذلك جلسة تعريفية حول مبادئ المساواة بين الجنسين لبعض الموظفين (5) التعرف على البرامج المحتملة التي تستهدف شباب الموظفين، على سبيل المثال، فرص الإرشاد أو برامج التدريب لتوفير خبرة عملية قيمة للمتخرجين حديثا من كلية الهندسة.